الباب الخامس

تجارة السّلاح وخطورته...

يتفق اليهود والأمريكان علىٰ مفهوم القوة والسلاح ، وهذا ما قاله (بيغن) يوماً ما :

(. . . علينا أن نعمل أسناننا لا كلماتنا في جلد التاريخ ، وعلىٰ كل يهودي أن يسعىٰ إلىٰ تكوين الحائط المقدس للحؤول دون انهيار يائس للتماسك اليهودي الذي قاوم شراسة التاريخ أكثر من خمسة وعشرين قرناً!!)[1] .

وهو ذاته ما قاله (جابوتنسكي) : (. . . إن الأحذية الثقيلة هي التي تصنع التاريخ ، فالعالم لا يشفق علىٰ المذبوحين ، لكنه يحترم المحاربين ، وعندما تضرب الفولاذ بمطرقة فإن الجميع يتهيّبون صوت الدويّ ، وعندما تستعمل القفّاز فإن أحداً لا ينتبه لوجودك!!)[2] .

وهكذا ، زادت النفقات العسكرية زيادة كبيرة ، حتىٰ أنها وصلت إلىٰ أكثر من (٣٥٪) من الناتج القومي الأمريكي .

والسبب في ذلك أن (البنتاجون) أصبح دولة مستقلة داخل الدولة الأمريكية ، بحيث ارتبط بالشركات الاحتكارية العسكرية ، والتي تهدف

---

(١) يوميات الإرهابي مناحيم بيغن ، ترجمة معين محمود : ٦ـ٧ .

(٢) الإيديولوجية الصهيونية ، عبد الوهاب المسيري : ٤٧ .

إلىٰ مزيد من الأرباح ، لذلك ظلّ البنتاجون يوقّع سنوياً علىٰ (١٥) مليون عقد لإنجاز صفقات وأبحاث وصناعات عسكرية ، مما وفرّ حوالي (١) مليون فرصة عمل ، وابتلعت الأبحاث العسكرية باستمرار (٨٠٪) من ميزانيات الأبحاث المختلفة في أمريكا ، وكان حقاً ما قاله أحد المفكرين الغربيين (بول باران) : (. . . لقد امتلأ العالم بالسخافات والشرور وشتّىٰ التفاهات ، لكي تحل معضلة النظام الرأسمالي بالإنفاق العسكري وباكتساح اقتصاد الخدمات لميادين عمل هذا النظام)[1] .

لذلك فمن مصلحة صانعي الأسلحة الأمريكية تأمين أسواق لإنتاجهم ، وكان ذلك عن طريق الصراعات الجديدة ، والمتجددة ، وإحداث نقاط التوتر و العنف في العالم ، ولا سيما العربي والشرق أوسطي .

ولغة الأرقام والإحصائيات خير دليل علىٰ ذلك :

فحسب تقرير وكالة نزع السلاح والحدّ من التسلّح الأمريكي ، فقد أنفق عام ١٩٨٦م فقط (٦٢) ألف مليون دولار علىٰ القطاع الحربي!

وكان نصيب السلاح منها (١٧) ألف مليون دولار!!

ووفق تقديرات مركز (سيبري) ، فإن العالم العربي استورد (٤٣,٦٪) من تجارة سلاح العالم الثالث خلال الفترة من (١٩٧١) إلىٰ (١٩٨٥)م .

وفي أمريكا تمتلك شركة دايناميك (٢٥٪) من صادرات السلاح الأمريكي للعالم الثالث ، وتبلغ حصة أكبر خمس شركات في الإنتاج حوالي (٤٠٪) تصل إلىٰ (٦٥٪) بالشركات العشر الكبرىٰ في الولايات

---

(١) رأس المال الاحتكاري : ٥٩ .

المتحدة ، ومنها : ماكدونالد ، وركويل ، وبوينج ، وجنرال الكتريك ، وهي تقود مجموعة من (١٠٠) شركة تشكل عصب الاقتصاد الأمريكي ، وهذه الشركات استطاعت أن تربط بين مصالح الطبقة العاملة في أمريكا والسلاح لكن علىٰ حساب نزيف الدم العالمي ، وخاصة شعوب الشرق الأوسط .

وبالتالي فإن (٢١٪) من الأجور والمرتبات في أمريكا تُدفع من خلالها ، وواحد من كل عشرة عمال يعمل في هذا القطاع ، وفي فرنسا تتحكم أربع شركات فقط في حوالي (٦٥ـ٧٥٪) من جملة مبيعات السلاح .

وفي دراسة حول مبيعات السلاح قام بها مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي ، تبيّن أنه في حالة وقف مبيعات السلاح الأمريكية فإن هناك ما يصل إلىٰ (٣٥٠) ألف فرصة عمل تفقدها العمالة الأمريكية ، علىٰ أساس أن متوسط برنامج مبيعات السلاح (٨,٢) مليار دولار سنوياً ، وكل مليار دولار يأتي من صادرات السلاح يوظّف (٤٢) ألف فرصة عمل ، ومبيعات (٨) مليار دولار تحقق فائضاً في ميزان المدفوعات يصل إلىٰ (٥٦٠) مليون دولار .

فماذا عن تصدير السلاح إلىٰ منطقة الشرق الأوسط ؟

تعتبر هذه المنطقة أكبر مشتر للسلاح في العالم ، وقد أفادت التقارير أن إجمالي قيمة مشتريات المنطقة من السلاح ، خلال عام ١٩٩٩م حوالي (٦٠) مليار دولار ، وهو يمثل (٢٤٪) من السوق العالمي للسلاح ! !

وتعد أمريكا من أكبر مصدري السلاح إلىٰ الشرق الأوسط ، حيث بلغت صادراتها عام ١٩٩٩م نحو (٥,٦) مليار دولار ، من إجمالي (١٦,٣) مليار دولار قيمة الصادرات الأمريكية من السلاح ! !

وأخيراً تعاقدت دولة الإمارات العربية مع وزارة الدفاع الأمريكية علىٰ شراء (٨٠) طائرة (F16) ، وتبلغ قيمة هذه الصفقة (٨) مليارات دولار ، وتعتبر هذه الصفقة أكبر صفقة سلاح عالمية معلن عنها خلال عامي (١٩٩٩ـ٢٠٠٠م)!!

والسؤال الملّح : من هم أعداء الإمارات العربية ؟!

وتعاقدت مصر علىٰ شراء (٢٤) طائرة (F16) و (٢٠٠) دبابة إبراهام ، و(٨) صواريخ باتريوت ، و (٣٨) طائرة هليكوبتر هجومية ، وتبلغ قيمة الصفقة (٣,٢) مليار دولار!!

ووقّعت السعودية خلال العام نفسه علىٰ صفقة تحديث وتطوير أسطول طائراتها ، وبلغت قيمة الصفقة هذه (٢,٧) مليار دولار .

لكن إذا وضعت بعض القيود أمام تجارة السلاح ، فهناك السوق السوداء ، و التي يهيمن عليها عصابة من التجار الكبار ، يقومون بالدور ذاته ، لكن وبأضعاف مضاعفة .

وما دام هناك نقاط توتر في العالم ، ومادام هناك حروب مشتعلة أيضاً ، فلا بدّ من تأمين السلاح ـ ومهما كان الثمن ـ .

ولذلك ظهرت طبقة أُطلق عليها تسمية (طبقة لوردات الحرب)[1] .

لكن الشيء اللافت للنظر هو الدعم اللامحدود من أمريكا لإسرائيل ، خاصة في مجالات السلاح والتسلّح .

وقد أشارت الأرقام المتوفرة علانية إلىٰ أن حجم المساعدات

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : تجارة السلاح والأمن القومي العربي ، الدكتور سامي منصور .

الأمريكية لإسرائيل بلغت قيمتها عام ١٩٨٢م (١) ألف دولار لكل مواطن إسرائيلي .

وأعربت أمريكا صراحة عن مدىٰ استحسانها الكبير وترحيبها الحارّ بدور إسرائيل ، وذلك في مذكرة صادرة عن نظارة الخارجية ، جاء فيها :

(. . . من المحتمل أن إسرائيل قد عملت للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالنسبة للأموال الموّظفة والجهد المبذول أكثر من أي دولة من حلفائنا وأصدقائنا المزعومين وفي أي مكان في العالم ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ففي الشرق الأقصىٰ لا نستطيع الحصول علىٰ من يساعدنا في فيتنام ، أما هنا ـ في الشرق الأوسط ـ فقد كسب الإسرائيليون الحرب بمفردهم ، وخلّصونا من الورطة ، وخدموا مصالحنا ومصالحهم علىٰ حد سواء . . .) .

لذلك أرسلت أمريكا إلى إسرائيل ـ وذلك عقب حرب ١٩٦٧ ـ سيلاً من الأسلحة المتطورة ، وبلغت ثمنها خلال أربع سنوات ما قيمته (١,٥) بليون دولار ! !

وما خفي كان أعظم !

أما ما أنفقه العالم من ثروات علىٰ السلاح ، وعما تتحمله البشرية ـ خاصةً الدول النامية ـ من جرّاء ذلك ، فهو أكبر من التصوّر . . .

(. . . فمثلاً : تساوي تكاليف صنع غواصة واحدة من نوع (ترابيدنت) تلك التكاليف الكافية ليتعلّم (١٦) مليون طفل في العالم الثالث لمدة عام واحد !

وتكلفت بناء الغواصة (سويزي) يزيد عما تحتاجه تكاليف بناء أربعة آلاف منزل جديد !

وتبلغ نفقات صنع وإنتاج طائرة (تورنادو) البريطانية (٧) مليارات

جنيه استرليني! أي : أكثر من مخصصات الحكومة البريطانية للخدمات الاجتماعية والصحة لمدة عام واحد .

وقدرّت تكاليف مشروع قتالي لكتيبة دبابات فبلغت ما يعادل تكاليف بناء (٢٨) روضة أطفال!

كما يعادل ثمن صاروخ عابر للقارات من طراز (إم إكس) تكاليف بناء خمس مستشفيات! وتعادل تكاليف بناء طائرة (إف ـ ١٥) تكاليف بناء عشر مدارس!

وتقول الأرقام أيضاً : إنه من أجل تأمين مياه الشرب لمليار ومئتي مليون نسمة في مدن وقرىٰ وبلدان آسيا وإفريقيا اللاتينية ، فيجب إنفاق (٣) مليارات دولار ، وهو ما يعادل (٤٪) فقط من النفقات العسكرية المخصصة لهذا العدد من السكان!

إن الثلاثمائة مليار دولار المخصصة للتسلح في كل عام ـ كما تقول الدراسات ـ يمكن أن يجري استثمارها في أحد المجالات التالية :

ـ فيكون ممكناً بناء ستمائة ألف مدرسة ، لأربعمائة مليون طفل!

ـ أو ستين مليون شقة سكنية جديدة ، تكفي لإسكان ثلاثمائة مليون نسمة!

ـ أو بناء (٣٠) ألف مستشفىٰ ، تتسع لثمانية عشر مليون سرير!

ـ أو إنشاء عشرين ألف مؤسسة صناعية ، تستطيع تأمين العمل لأكثر من عشرين مليون إنسان!

ـ أو وضعه في مشروع ري ، حيث يروي مساحة (١٥٠) مليار هكتار من الأراضي ، تستطيع توفير الطعام لمليار نسمة!!!)[1] .

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : انتحار الحضارة ـ مصدر سابق : ٦٩ـ٧٠ ـ .

إذن :

أيهما أفضل : أن تُثار الحروب والفتن والمشاكل في العالم ، ليسقط آلاف من البشر دون أي ذنب ، وتُنفق مليارات الدولارات علىٰ ذلك ، من أجل أن يحصل تجار السلاح ـ تجار الموت ـ علىٰ أرباح فاحشة .

أم الأفضل أن تُرفع في أفق وأرجاء المعمورة شعارات السّلام ، الحقيقي لا المزّيف ، والذي يعيد الأرض ويحفظ العرض لا الذي يضحك علىٰ اللحىٰ والشوارب ؟!

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴾ [البقرة : ٢٠٨] .

* * *